بيان

وفد جمهورية العراق

الى

اجتماعات اللجنة السادسة الدورة (74) للجمعية العامة

للأمم المتحدة

حول البند

المرقم (109)

والمعنون

"التدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي"

نيويورك 2019

السيد الرئيس...

السيدات والسادة أعضاء الوفود الكرام...

يشرفني أن استهلَ كلمتي مُمثِلاً عن بلدي العراق بالإعراب عن الشكر والامتنان للجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة بكافة أجهزتها لمساندة العراق في مكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين، والقرارات الصادرة عن مجلس الامن ذات الصلة. كما نؤكدُ على أن الدور الأساسي في هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في بلادي جاءت بإرادةِ وتضحياتِ الشعب العراقي واجهزته الأمنية والعسكرية اضافةً الى تكاتف مكونات واطياف المجتمع العراقي في وجه عصابات داعش الإرهابية.

السيد الرئيس ...

تُعدُ مرحلة ما بعد دحر تنظيم داعش الإرهابي عسكرياً في بلدي مرحلةً تحتاجُ الى جهودٍ حثيثةٍ ومكثفةٍ من التعاون الدولي في تقديم المعالجات لما خلفه الإرهاب من دمار، ولضمان ملاحقة المتورطين والداعمين والممولين للعمليات الإرهابية من خلالِ آلياتٍ قانونيةٍ دولية، لضمانِ عدم ظهور وعودة هذه التنظيمات الإرهابية مرةً أخرى، وافشال أيَ خططٍ للإرهاب ترمي لزعزعة السلم والامن الدوليين، هذا التعاون الدولي يتمثل بالتدابيرِ والإجراءاتِ المتعلقةِ بتنسيق جهود الدول والمنظمات الدولية وتظافر جهودها بشكلٍ فعالٍ ومراقبة المطارات وتجفيف المنابع المالية للتمويل ورصد وتبادل المعلومات عن تحركات الإرهابيين وتحديد جنسياتهم، وضبط الحدود لضمانِ إيقافِ تدفق العناصر الإرهابية الأجنبية ومراقبة الأساليب والوسائل والشبكات التي تستخدمها المنظمات الإرهابية والعمل على تفكيكها، ورصد وايقاف العمليات المالية والتجارية المشبوهة مع تنظيم داعش الإرهابي وملاحقة مرتكبي الجرائم الإرهابية والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة والتخفيف من الغلو في الفوارق بين الأنظمة الجنائية الوطنية التي تقف عائقاً دون معاقبة الجاني في كثيرٍ من الأحيان.

كذلك دعوة الدول الى تنفيذ مضامين قرارات مجلس الامن المرقمة (2170-2178-2199) لعام 2014 والقرار (2253) لعام 2015 والقرارين (2395) و(2396) لعام 2017، وتحديداً ما يتعلق منها بإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب وتجفيف مصادر التمويل وتهريب النفط والاثار والتجارة غير المشروعة وضبط الحدود وغيرها من القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

أما في إطار التعاون الدولي فنسلط الضوء على قضيةٍ مهمةٍ تتعلقُ بقيامِ بعض الدول بسحب الجنسية واسقاطها عن رعاياها من الإرهابيين أو عدم قبولهم في دولهم، فأن هذا الامر لا يسهم في معالجة هذه الظاهرة أو الحد من تجنيد الإرهابيين، اذ تنص قرارات مجلس الامن ذات الصلة وبشكل واضح على ضرورة التعاون الدولي في تنفيذ هذه القرارات والتزام الدول بمنعِ سفرِ الإرهابيين واتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون سفرهم الى المناطق التي تنشط فيها المجاميع الإرهابية.

السيد الرئيس ...

يسعى العراق الى وضعِ استراتيجيةٍ وطنيةٍ لمكافحة الإرهاب وتمويله وتجفيف منابعه الفكرية والمالية والاستفادة من الخبرات المحلية التي اكتسبها في مواجهة هذه التنظيمات واخرها هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، الذي استطاع في وقت سابق ان يسيطر على مساحات واسعة من شمالِ وغربِ العراق، وفي ذات السياق وتنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي (1624) لعام 2005، اعتمدت حكومة بلادي استراتيجيةً لمكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب باعتباره من الأسباب التي تدفع بالأشخاص الى الانخراط في المجاميع الإرهابية.

كما وتقوم حكومة بلادي واستناداً الى قرار مجلس الامن المرقم (2396) لعام (2017) بالتعاون مع الشركاء الاخرين في تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون الى أكثر من (100) دولة. كما يسعى العراق الى مشاركةِ المجتمع الدولي تجربته في مكافحةِ الإرهاب بما اكتسب من خبراتٍ ومهاراتٍ قتالية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، ونؤكد هنا على عدم ربطِ الإرهاب بأيةِ فئةٍ أو دينٍ أو جنسيةٍ أو حضارة، فالتطرفُ العنيف وجهٌ اخر للإرهاب لا يقل سوءاً بل يزيد عنه، فهو يعرض التعايش السلمي للمجتمعات في العالم الى خطرِ التناحرِ وعدم قبول الآخر وهو المسبب الرئيسي للإرهاب. إن ما حدث في نيوزلندا اثناء الهجوم الإرهابي على

المصلين في مسجدين من قبل أحد المتطرفين كان عملاً ارهابياً ارتُكِبَ بدافعٍ من التطرف والكراهية، وتصوير العملية الإرهابية بطريقة احترافية اثارت مشاعر الكراهية عند الاخرين، أدت الى وقوع المزيد من العمليات الإرهابية على المصلين في الكنائس في سريلانكا من قبل التنظيمات الإرهابية.

السيد الرئيس ...

ان موقف حكومة بلادي من موضوع الإرهاب كان ولايزال يكمنُ في اتخاذِ ودعم الإجراءات الرامية الى استئصال هذه الآفة الخطيرة اذ تعمل الحكومة العراقية على بناء قدرات كوادرها العاملة في مكافحة الإرهاب وتعزيز النظام القضائي بما ينسجم والأعراف الدولية ومبادئ حقوق الانسان والتزامات العراق بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم (2368) لعام 2017.

ختاماً...

اكرر التأكيد على عدم إمكانية دحر الإرهاب الا باتباع نهجٍ يتسم بالمثابرة والشمول يقوم على مشاركة وتعاون جميع دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الإرهابية، كما ندعو دول المنطقة الى العمل على المزيد من الحرص على منع التهديدات الإرهابية واضعافها وعزلها وشل حركتها فأن هذه التنظيمات الإرهابية لم يقضى عليها بعد بل وعازمة على إعادة بناء قدراتها خصوصاً في بعض المناطق التي تشهد توترات تكون بيئةً مناسبةً لنموها مثل سوريا وليبيا وأجزاء أخرى من العالم كجنوب آسيا وغرب افريقيا .

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس .